17 / 2020

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وملاحقها

فصل وحيد :

تتمّ الموافقة على اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وملاحقها، الموقعة بلندن في 4 أكتوبر 2019.

17 / 2020
الـواردات عـــــــدد
13 فيفري 2020
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

17 / 2020

شرح الأسباب

(اتفاقية تأسيس شراكة مع بريطانيا وإيرلندا الشمالية)

استعدادا للخروج الوشيك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية من الاتحاد الأوروبي ومن المنظومة القانونية المؤطرة لعلاقات الشراكة مع دول الجوار ومنها اتفاقية الشراكة بين الجمهورية التونسية والاتحاد الأوروبي، المبرمة ببروكسال في 17 جويلية 1995 وبروتوكول تسوية النزاعات، المبرم ببروكسال في 09 ديسمبر 2009، تم إبرام "اتفاقية تأسيس شراكة بين الجمهورية التونسية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية" بلندن في 04 أكتوبر 2019، تبعا لقرر المجلس الوزاري المضيق المنعقد يوم الخميس 5 سبتمبر 2019 تحت اشراف السيد رئيس الحكومة.

تهدف الاتفاقية أساسا إلى محافظة على السير العادي للتجارة بين الدولتين (préservation des acquis) لتفادي كل فراغ قانوني عند الخروج النهائي للمملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، في ما يتعلق بالخصوص بالمبادلات التجارية بين البلدين. في صورة عدم ابرام اتفاق ثنائي فإنه سيتم اللجوء إلى القانون العام (droit commun) لتأطير العلاقات التجارية بين البلدين بعد الخروج النهائي من الاتحاد الاوروبي. لكن ستكون التداعيات سلبية على بلادنا خاصة في ما يتعلق بحماية الاستثمارات المصدّرة نحو السوق البريطانية وما يترتب عنه أيضا من إشكالات في مواطن الشغل.

وفي هذا الإطار، حرصت الحكومة على التأكد من مصالح المفوضية الأوروبية على عدم تأثر مكاسب بلادنا من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عند ابرام هذه الاتفاقية مع بريطانيا. وقد ابرمت المملكة المتحدة اتفاقيات ثنائية مماثلة مع العديد من الدول بما فيها بعض دول المنطقة (فلسطين ولبنان والأردن والمغرب).

هذا وقد يتواصل تطبيق اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي على المعاملات مع بريطانيا خلال فترة انتقالية حددت مبدئيا بين المملكة والاتحاد إلى تاريخ 31 ديسمبر 2020 قابلة للتمديد بسنتين، يتعين على المملكة المتحدة خلالها الامتثال للسياسة التجارية للاتحاد الأوروبي والالتزام بالكفاءة الحصرية للاتحاد، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة التجارية المشتركة وبجميع الاتفاقيات الدولية التي أبرمها. على مستوى العلاقات التجارية، ستحتفظ الدول الثالثة Pays tiers خلال الفترة الانتقالية بنفس درجة النفاذ إلى سوق المملكة المتحدة كما لا يخول لهذه الأخيرة إبرام اتفاقات للتبادل الحر أو أخرى في مجالات الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي إلا بترخيص مسبق في الغرض.

وتوفر الاتفاقية المبرمة بين تونس وبريطانيا إطارا قانونيا جديدا لعلاقات التعاون بين البلدين بعد خروج هذه الأخيرة نهائيا من الاتحاد الأوروبي وتضمن تواصل الحفاظ على الشروط التفاضلية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي تؤطر العلاقات التجارية بين تونس والمملكة المتحدة إلى تاريخ 31 ديسمبر 2020.

17 / 2020

وبهدف دمج أحكام اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس في هذه الاتفاقية، تتضمن اتفاقية الحال ملاحق تشمل تعديلات على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تغطي مجالات التعاون المتعلقة بالحوار السياسي وحرية حركة السلع والتعاون الاقتصادي والمالي وفي الشؤون الاجتماعية والثقافية وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية وشهادات المنشأ والتعاون الجمركي والإداري.

وقد تم، منذ ديسمبر 2017، تشكيل فريق عمل جمع ممثلين عن وزارات الشؤون الخارجية والتجارة والفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والمالية والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي والإدارة العامة للديوانة، عقد عدة اجتماعات تنسيقية لتوحيد الموقف قبل الشروع في جولات تفاوض ثنائي صيغ على إثرها اتفاق تأسيس الشراكة وتم اعتماد نص اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي، كقاعدة لإعداد نص الاتفاقية المعروض على المصادقة باختيار شكل مبسط لاتفاقية الشراكة بين البلدين للفترة اللاحقة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

عمليا، ينجر عن هذه الشراكة ما يلي:

- بالنسبة للمنتجات الصناعية: لا تطرح أي إشكال بالنسبة لبلادنا، باعتبار أنه سيتم تنفيذ مبدأ التحرير الكامل على غرار ما هو معمول به في اتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي.

تمثل المنتجات الصناعية نسبة 98 ٪ من مبادلتنا مع بريطانيا.

- بالنسبة للخدمات: لا تشمل المفاوضات الثنائية قطاع الخدمات كما هو الحال في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مع إمكانية التفاوض حول هذه المسألة لاحقا إن اقتضى الامر.

- بالنسبة للمواد الفلاحية: أفضت الاجتماعات التنسيقية والمفاوضات الثنائية إلى تحديد النسب من البرتوكولات الملحقة للاتفاق للصادرات والواردات، مع الأخذ في الاعتبار مصالح بلادنا من حيث الانفتاح التدريجي واستشراف الإمكانيات التصديرية. وقد وافقت جميع الإدارات التقنية حول النسب التالية:

- انتقاء مادة استراتيجية لكلا البلدين لتمتيعها بنسبة 13.62 % مع اختيار "زيت الزيتون " بالنسبة للجانب التونسي (ما يعادل 7723 طنا) نظرا للإمكانيات المتاحة لكسب سوق جديدة بالنسبة لزيت الزيتون المعلب على وجه الخصوص باعتبار القيمة المضافة التي سيتضمنها، و"السكر" بالنسبة للجانب البريطاني (ما يعادل 27 طنا) وهي نسبة لن يكون لها تأثير على السوق التونسية،

- اعتماد نسبة 2.72 % من الحصص المتفق عليها مع الاتحاد الاوروبي بالنسبة لباقي المنتوجات الفلاحية.
- استثناء بصفة أحادية ثلاث منتجات فلاحية تونسية لتتمتع بنسبة 13.62 % من الحصص المتفق عليها مع الاتحاد الأوروبي وهي مادة "اللوز، سواء بقشر أو من غير قشر، بخلاف اللوز المر" (153 طنًا) ، ومادة البرتقال، بخلاف الطازج" (229 طنًا)، ومادة المشمش" (305 طنًا).

هذا ولن يتم اقتطاع هذه الحصص من تلك المتفق عليها مع الاتحاد الاوروبي ويمكن مراجعتها على المستوى الثنائي من خلال آليات التفاوض التي سيتم إحداثها بمقتضى الاتفاق الموقع بين البلدين والذي سيضمن تطبيق نفس النسب على الحصص التعريفية للصادرات والواردات من الجانبين، وذلك حصريا بالنسبة للمنتجات الفلاحية.

وسيمكن هذا المبدأ قرابة 40 منتوج فلاحي تونسي من نظام الإعفاء، في حين لن يتمتع بمقتضى نفس المبدأ سوى 5 منتجات فلاحية بريطانية، وهو ما يعد امتيازا لصالح تونس.

ومن ناحية أخرى، سيترتب عن شكل اتفاق الشراكة إرساء مجلس شراكة ثنائي يتضمن جانبا سياسيا بمقتضى تضمينه لمحتوى البروتوكول المبرم في 25 فيفري 2009 والمتعلق بإرساء منتدى للحوار السياسي والاقتصادي والثقافي بين وزارتي الخارجية بالبلدين وذلك بغرض إرساء إطار موحد للتعاون مع المملكة المتحدة.

17 / 2020
الـواردات عـــــــــدد
13 فيفري 2020
مجلس نـوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي